

"قيم في خطر"

صدر مؤخراً للرئيس السابق جيمي كارتر كتاب بعنوان "قيمنا المعرضة للخطر Our Endangered Values" يتناول فيه التحول الذي تشهده الولايات المتحدة في قيمها الأساسية وفي الخطاب العام والفلسفة السياسية وفي التزاماتها التاريخية المتعلقة بالحربيات العامة ومبدأ فصل الدين عن السياسة علاوة على التأثير غير المسبوق للمصالح الخاصة على قرارات الحكومة ، وتأتي أهمية هذه الشهادة ليس فقط من كون صاحبها رئيساً سابقاً ولكن باعتباره أيضاً من النشطاء في مجال الحقوق المدنية الذين حازوا على جائزة نوبل للسلام وذلك بالإضافة إلى خبرته الممتدة كضابط في البحرية وكعضو ب مجلس الشيوخ وكمحاكم ولاية ، وتردد هذه الأهمية عند تعرضه لأمور السياسة والدين فهو انجيلي شديد الدين عبر عن معتقداته الدينية الراسخة من خلال اصدارات مثل "العقيدة الحياة" و "منابع القوة" .

الأصولية في الحكومة

يعبر كارتر عن تخوفه من التوجة نحو الأصولية الدينية لدى الزعماء والقيادات الأمريكية السياسية والدينية على السواء ومن التزاوج بين الأصولية الدينية والجناح اليميني للحزب الجمهوري الذي صار في الواقع الدراع السياسي للمحافظين المسيحيين بسماتهم التي يلخصها في كلمات ثلاث : "الجمود - والهيمنة - والأقصاء" ، ويصف لنا كارتر التمييز الذي يمارسه الأصوليون ضد المرأة وازدرائهم للأخر والحط من قدر من يخالفهم مستدين في ذلك بالخطأ إلى بعض الفقراء في الأنجلترا وفي أقوال سيدنا بولس أخرجت من سياق تفسيرها التاريخي ، ولعل الجزء الذي يسترعي الانتباه في كتاب كارتر هو الذي يخصصه لرؤية الأصوليين لليوم القيامة الذي سيشهد ارتفاعهم إلى السماء دون غيرهم من البشر ، هذا اليوم الذي لن يأتي - حسب رؤيتهم - قبل عودة اليهود إلى أرض الميعاد ، ومن هذه الزاوية يحدد كارتر التحالف المرحلي بين الأصوليين واللوبي اليهودي لتحقيق الحلم الصهيوني و التوسع في المستوطنات وبدل أيضاً الحرب في العراق .

يحذر كارتر من دعوة الأصوليين مثل بات روبيسون تحويل المدارس العامة إلى أكاديميات دينية ومن طلب القضاة الأصوليين إزالة الجدار الفاصل بين "كنيسة و الدولة و هجومهم على النظام القضائي الليبرالي الحالي الذي يشكل في نظرهم خطراً على الديمقراطية أشد من خطر الجماعات الإرهابية ولعل ابراز Tom Delay تعبر عن هذا التوجه تهديدات زعيم الأغلبية في مجلس النواب (الذي استقال مؤخراً) بفرض رقابة على المحاكم بمقولة أن الاستقلالية القضائية لا تعني السيادة القضائية

"Judicial Independence does not Equal Judicial Supremacy" وبالفعل اصدر الكونجرس بمجموعة من التشريعات تبيح له التدخل المباشر في الشئون القضائية كما ان مجلس النواب اقر بعدم الأخذ بالقانون الدولي عند تفسير نصوص الدستور الأمريكي .

أنحراف السياسة الخارجية

جون بولتون - سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة - مثال حي للاصolleyة في "حكومة ، فقد عمل منذ تواجده في الخارجية الأمريكية على تغيير التوجهات الأمريكية الراسخة منذ الحرب العالمية الثانية و التوصل من سياسات الرقابة على الأسلحة و الاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن منذ عهد الرئيس ألينهاور إلى بوش الأب بدعوة أنها قلصت من القدرة و السيادة الأمريكية دون فائدة أو عائد على الولايات المتحدة ، بل أن هذا الشخص الجالس اليوم في المبنى الزجاجي للأمم المتحدة لم يتورع بأن يصفها بغير ذات القيمة إلا إذا خدمت مباشرة مصالح الولايات المتحدة ، وبؤكد كارتر سيطرة المحافظين الجدد من أمثال بولتون على المراكز العليا في الحكومة والتي تشكل رؤيتهم حول ضرورة هيمنة أمريكا على العالم و اعتماد الحرب الاستباقية كوسيلة للوصول إلى هذا الهدف الأمريكي ، ويستند كارتر على الدراسة التي قدمها ديك تشيني ثمانية سنوات قبل توليه منصب الرئيس تحت مسمى "استراتيجية الدفاع في التسعينات" و التي حدد فيها العراق كهدف أولى ورئيسى لدرا الخطر عن إسرائيل ولجعل العراق القاعدة " الدائمة " سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

ويحذر كارتر من النتائج العكسية للتوجه الأميركي في السياسة الخارجية وانقلب العالم على أمريكا مستشهدًا بموجه الزعانف اليسارية التي اجتاحت أمريكا اللاتينية من تشيلي والأرجنتين في الجنوب إلى فنزويلا في الشمال علاوة على الأكوادور والبرازيل وبوليفيا ، وكما يرى 30% من مواطني كوريا الجنوبية في استطلاع للرأي أجري في أبريل 2005 أن الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر الذي يهدد بلدتهم و ترتفع هذه النسبة إلى 50% بين طلبة الجامعات الذين يرون أن أمريكا هي المعمق الرئيسي للسلام في شبه الجزيرة الكورية ، في استطلاعات للرأي أجريت أيضًا في الدول العربية الصديقة ظهر أن 2% فقط من المصريين يؤيدون سياسات الولايات المتحدة و 4% في السعودية و 11% في المغرب و 14% في الإمارات و 15% في الأردن و 20% في لبنان ، أما في مجال المساعدات الخارجية مقارنة بأجمالي الدخل القومي الأمريكي الذي يصل إلى قرابة 11 تريليون دولار سنويًا فإنها لا تتعذر 16 سنة لكل مائة دولار بينما يحدد مشروع الآلفية الذي وقع عام 2000 في الأمم المتحدة بـ 44 سنة لكل مائة دولار في عام 2006 و 70 سنة في عام 2015 بينما يصل الاتفاق العسكري في الميزانيات الأمريكية منذ عام 2001 إلى 1.7 دولار لكل مائة والمليار دولار للاثرياء 3.3 دولار لكل مائة دولار .

ترويج الانشار النووي

اعتمد اتفاق الحد من الانشار النووي في عام 1970 ووقع عليه 187 دولة باستثناء إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية ، ويوجد حالياً 30000 سلاح نووي في العالم (12000 في الولايات المتحدة - 16000 في روسيا - 400 في

الصين - 350 في فرنسا - 200 في اسرائيل - و 185 في بريطانيا - و 40 في كل من الهند وباكستان مع امكانية تصنيع 6 في كوريا الشمالية التي قامت بتخصيب وقود نووي يكفي لهذا العدد) ، ونتيجة رفض أو التفاف الولايات المتحدة حول كل الاتفاقيات الموقعة بخصوص الحد من الأسلحة النووية و التي تم التفاوض عليها خلال الخمسين سنة الماضية فإن أمريكا أصبحت اليوم - على حد قول كارتر - أول متهم في ترويج الأسلحة النووية على مستوى العالم ، وكما انهت الأدارة الحالية سياسة أمريكا التقليدية في ظل الأدارات السابقة وال المتعلقة " **بعدم الاستخدام الأول للسلاح النووي** "

No First Use Nuclear Weapons Policy وما دفع الصين وفرنسا الى حذو نفس النهو ، ولقد دفع ذلك " روبرت ماكمارا " الى القول في عدد مجلة السياسة الخارجية مايو / يونيو 2005 " **بأن سياسة أمريكا النووية الحالية غير اخلاقية و غير قانونية وغير ضرورية عسكرياً وخطيرة بشكل مخيف** " ويرى كارتر أن سباق التسلح الذي تمارسه الأدارة الأمريكية هو في حقيقة الأمر سباق مع النفس وليس مع العدو و يشجب الخطط الحالية لتطوير و تجربة اسلحة و قنابل صغيرة جديدة ضمن برنامج حرب الكواكب والمخصص له 80 مليار دولار بواقع 9 مليار دولار سنوياً ، وكذلك وجود قوات أمريكية في 120 دولة وقواعد عسكرية في 63 دولة منها ، ويدركنا كارتر بأن صناعة السلاح في أمريكا ودول الناتو تشكل 80% من مبيعات الأسلحة في السوق العالمي وبأن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة تتعدي 400 مليار دولار سنوياً وتعادل ميزانيات الدفاع لكل دول العالم مجتمعة .

مكافحة الإرهاب لا حقوق الإنسان

يتعرض كارتر " **للمرسوم الوطني لمكافحة الإرهاب Patriot Act** " وبالذات لتلك الأجزاء منه التي لا تركز على المشتبه فيهم من الأرهابيين بقدر ما تهدد الجمهور بشكل عام ، فالحكومة يمكنها بمقتضى المرسوم الاستيلاء على قواعد المعلومات وكل سجلات المستشفيات (مثلاً) وملفات المهاجرين عند قيامها بالتحقيق مع مشتبه واحد فقط ويحق للجهاز الفيدرالي البحث في منازل الناس وفي مقار اعمالهم بشكل سري وكما يحق له مصادر الملكية و الحصول دون سابق أخطار على البيانات الشخصية للمواطنين بما في ذلك تزويدهم الطبي ومقتنياتهم من الكتب والمجلات وبل من مشترياتهم العامة ويطول سرد كارتر في هذا الجزء لانتهاكات أمريكا لحقوق الإنسان في العراق وافغانستان وجواتيمالا .

انتصار النفط على البيئة

يؤكد كارتر على انتصار أصحاب المصالح من شركات البترول المرتبطة بالأدارة الحالية في معركتهم للتفايب عن البترول في محمية الاسكا الطبيعية بحجة استقلال أمريكا النفطي ويرى أن أقصى ما سيتم توفيره في هذه المنطقة لن يتعدى ملياري برميل سنوياً بينما استهلاك الولايات المتحدة يصل إلى 7 مليارات برميل سنوياً مما يفتد أدباء عدم الاعتماد على بترول الشرق الأوسط ، وكما يشدد على

أهمية الالتزام ببروتوكول كيوتو الخاص بالتغيير المناخي وارتفاع حرارة الأرض وخاصة انه أصبح الزاماً عالمياً بعد توقيع روسيا عليه في 16 فبراير 2005 ، ويرى كارتر أن أمريكا هي بالفعل أكبر ملوث للبيئة في العالم وانها لا تحترم تعهاداتها بينما التزمت انجلترا بموجب بروتوكول كيوتو بتخفيض الانبعاث الحراري بنسبة 60% خلال الأربعين سنة القادمة و المانيا بـ 50% وهولندا بـ 80% .

دعم الأغنياء

في رأي كارتر ان كل قرار اتخذ في واشنطن منذ عام 2000 جاء ليحابي الأثرياء على حساب عائلات الطبقة الوسطى الأمريكية فبموجب التخفيضات الضريبية التي اقرت فإن لكل دولار تخفيض لعائلة من الطبقة الوسطى فان شريحة 1% الأعلى من المواطنين تستفيد بـ 54 دولار ، ولقد زاد عدد الفقراء خلال الادارة الحالية بـ 3.5 مليون مواطن ، وكما أن الحد الأدنى للأجور لم يتغير منذ ثمان سنوات ولم يتم تصحيحة نتيجة التضخم وظل في حدود 5.15 دولار للساعة بينما هو 8.66 في أستراليا و 8.88 دولار في فرنسا و 9.2 في انجلترا و 9.8 في ايطاليا و 12.74 في المانيا ، و يتحمل دافمو الضرائب 14 مليار دولار سنوياً تذهب 70% منها لدعم 10% فقط من كبار المزارعين !